الأمم المتحدة



Distr.: General
3 August 2006
Arabic
Original: French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٥٠٤ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشيد مجلس الأمن بمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين شاركوا في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بأعداد كبيرة مشاركة حرة ومسالمة، في انتخابات ديمقراطية ذات أهمية تاريخية لبلدهم. ويناشدهم تقبل النتائج بروح المسؤولية المدنية ذاتها، وإظهار الالتزام نفسه في الاقتراعات التالية، بغية ضمان النجاح للعملية الديمقراطية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجنة الانتخابية المستقلة على الجهود الدؤوبة التي بذلتها لضمان إجراء الاقتراع في أفضل ظروف ممكنة، ويتطلع إلى إعلان اللجنة رسميا عن النتائج. ويعرب عن دعمه للجنة الحكماء برئاسة الرئيس جواكيم شيسانو، الذي أسهم الدور الذي يؤديه إسهاما عظيما في إضفاء الهدوء والنزاهة على العملية الانتخابية.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكافة الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين وفروا الدعم للعملية الانتخابية، وعلى وجه الخصوص شركاؤها الأفريقيون، ولا سيما جنوب أفريقيا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والقوة التي ينشرها بشكل مؤقت خلال هذه الفترة.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الحملة الانتخابية وعمليات التصويت جرت إلى حد كبير في أجواء هادئة. ويشجب الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة، وعلى وجه الخصوص، في كينشاسا ومبوجي مايي وفي مويكا. وهو يؤيد رأي اللجنة

030806 030806 06-45451 (A)

الدوليـة لـدعم العمليـة الانتقاليـة الـتي رحبـت في هـذا الـسياق بعمـل قـوات الشرطة الوطنية.

"ويحث مجلس الأمن جميع العناصر السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل لكفالة استمرار العملية الانتخابية في أجواء من الحرية والشفافية والسلام، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ويدعو المجلس الزعماء السياسيين إلى الامتناع عن التصريحات الاستفزازية.

"ويشدد مجلس الأمن على أن هذه الانتخابات ستميز نهاية فترة طويلة من الحكم بواسطة مؤسسات انتقالية وبدء الحكم الديمقراطي. وسيتحمل من ستؤول إليهم قيادة البلد المسؤولية الهامة المتمثلة في توفير أسس طويلة الأجل لإعادة السلام والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية وإقرار سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية".